القسم الثالث والاخير

وصايا الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين

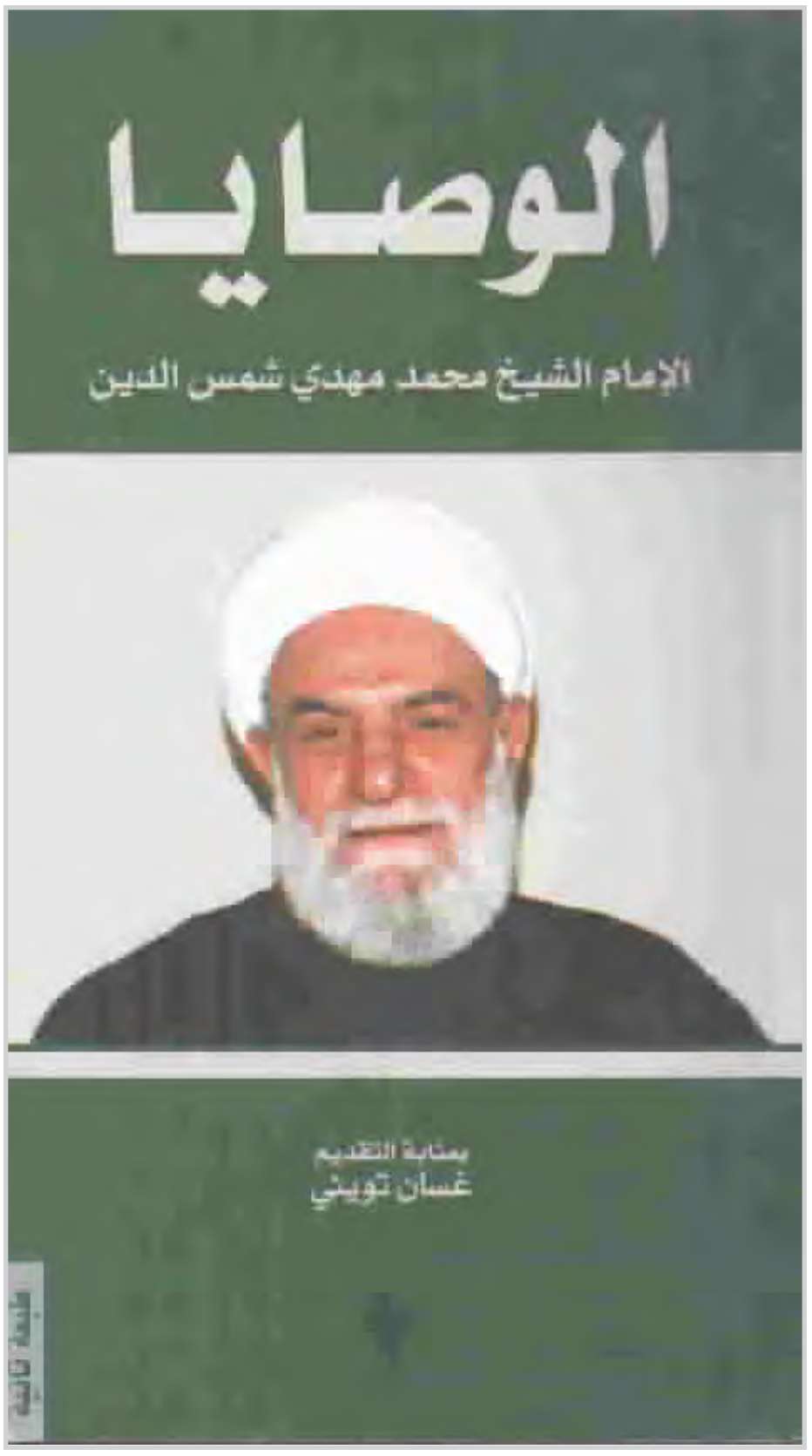

قدمت (المدى) جزءين من وصايا الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين التي كانت قد جمعت في كتاب تحت عنوان (الوصايا) كتب الراحل هذه الوصايا على فراش الموت وهو يصارع مرض السرطان، وقد توفي رحمه اللّه في العاشر من كانون الثاني لسنة ٢٠٠١ في أثناء ما كان يملي وصيته.

نقدم في ما يأتي الجزء الثالث والأخير من هذه الوصايا. وننبه إلى أن الفقيد يتحدث في هذا الجزء عن مقولة الأقليات في الشرق وارتباط هذا المفهوم بالشيعة ويقف الراحل عند مفهوم الأقلية بالمعنى الذي يثير التخندق وتترتب عليه مواقف سياسية انعزالية، ففي منطقتنا العربية الإسلامية، كما يقول: لا توجد أقليات مسلمة ولا أقليات مسيحية، بل توجد أكثريتان كبيرتان، والشيعة مندمجون في هاتين الأكثريتين.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الشريط الثاني من الأشرطة التي نسجل عليها وصايانا العامة السياسية والاجتماعية وغيرها للشيعة اللبنانيين والعرب ولسائر اللبنانيين، وقد بدأنا بتسجيله في مساء يوم الخميس، الثاني من شهر شوال من سنة ١٤٢١ هـ واليوم الثامن والعشرين من شهر كانون الأول لسنة ٢٠٠٠م.

ونتابع حديثنا في هذه الوصية عما ختمنا به الشريط الأول، وهو الالحاح على تفعيل دور ومأسسة "الامانة العامة للقمة الروحية الاسلامية في لبنان"، لانها ضرورة من الضرورات التنظيمية للمسلمين في الشأن الاسلامي الخاص، وفي الشأن الوطني العام.

وأكرر —للمرة الثالثة على ما أظن في هذه الوصايا- على الشيعة اللبنانيين أن يندمجوا في محيطهم الاسلامي اللبناني اندماجاً كاملاً، والا يقوموا بأية خطوة تمايزهم عن غيرهم من إخوانهم المسلمين اللبنانيين، وفي نفس الوقت، هذا الاندماج لا يكون على قاعدة طائفية مذهبية، وانما يكون منسجماً مع الاندماج العام في الوطن، مع الشعب اللبناني كله وعلى قواعد الثوابت الميثاقية للشعب اللبناني، التي تؤكد بالدرجة الاولى على ان المسيحية في لبنان جزء مقوم للبنان، كالاسلامية في لبنان، وان لبنان لا يقوم الا بالتكامل، والا بالعيش الواحد، وليس العيش المشترك فقط... والحمد لله رب العالمين.

الجامعة الاسلامية في لبنان

كان تأسيس جامعة أهلية من أحلام الشيعة، وقد سعوا الى تأسيسها منذ أيام الاستعمار البريطاني في الهند، كتعبير عن الذات، وتعبير عن الخصوصية، وفشلت بطبيعة الحال.

المحاولة فشلت، وأعيد احياؤها مرات عدة كان أبرزها أيام المرحوم السيد محسن الحكيم، المرجع الديني الشهير، حيث تأسست لها هيئات، وجمعت لها أموال، واشتريت أرض كبيرة بين الكوفة والنجف، ووضعت نظمها وأنشئت بعنوان "جامعة الكوفة"، وذلك لتكون رافعة للحضور الشيعي الاسلامي العربي في العراق، ولتكون نافذة على تحديث وتطوير وضع الشيعة العراقيين وغيرهم. ولكن، وبكل أسف، الاحداث التي عصفت بالعراق، والروح الطائفية التي غلبت على النظام العراقي، أفشلت هذا المشروع في أيام الرئيس عبد السلام عارف، حيث سحبت الاجازة، وصودرت الاموال، وصودرت الأراضي، وماتت الفكرة.

وحينما أسس "المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان"، كان من مقاصده إنشاء هذه الجامعة. ولكن الظروف السياسية الأمنية التي مرت بلبنان، والتي أشرنا الى بعضها فيما مضى، وأدت الى تهميش "المجلس"، أدت في الوقت نفسه بصورة اكبر الى تهميش مشروع الجامعة. وفي حينه، أعتقد أن الامام السيد موسى الصدر قد صرف النظر عن السعي لهذا المشروع، لأنه في نظره لا يتمتع بالأولوية التي يتمتع بها العمل السياسي والشأن السياسي العام.

وماتت الفكرة، ولكنها بقيت حية في ضميري وفي قلبي، وقد أخذت مني أوقاتاً كثيرة في التفكير، وفي وضع الأطر، أو تصور الأطر، الى أن حقق الله عز وجل العزيمة واتخذت قراراً بانشائها. وبدأنا بالمعاملات اللازمة لذلك مع النظام، مع السلطات اللبنانية.

ومما فاجأني وآلمني اني خذلت في هذا المشروع خذلاناً كبيراً من القوى الفاعلة في الطائفة الشيعية بالدرجة الاولى، ووجهت بلا مبالاة أليمة من جهات أخرى. ولكني صممت على المشروع، واستمررت فيه، وعملت له، الى أن قيض الله سبحانه وتعالى إنجازه، بعد أن وضعت فيه كل ثقلي السياسي والمعنوي وكل علاقاتي. ولا أنسى هنا أن أشكر الدور الرائد الذي قام به في إنجاز هذا المشروع فخامة الرئيس إلياس الهراوي ودولة الرئيس رفيق الحريري، وأشخاص آخرون آمل أن استحضر اسماءهم... جزاهم الله خير الجزاء.

وقد كانت فكرة "الجامعة" حينما انشئت ترتكز على انها إحدى مكونات الطائفة الشيعية في لبنان على الصعيد المذهبي. ولكني كنت أفهم من هذا المشروع أكثر بكثير، فيمكن لشخص أو جهة شيعية أن تنشىء جامعة، ولكن لا يجوز أن تكون جامعة مذهبية أو طائفية أو دينية خاصة، بل يجب أن تكون جامعة لتندمج في تكوين الاجتماع اللبناني العام، وتقوم بدورها في البناء الاسلامي العام، ودورها الوطني اللبناني العام.

وهكذا صممت على أن تكون الجامعة قوة تغيير في المجتمع، وليست مجرد معهد لتخريج حملة الشهادات الذين تقيض لهم شهاداتهم فرصة العمل والكسب. يجب ان تكون جامعة لبنانية وطنية اسلامية عامة، في مستوى قياداتها الادارية والعلمية والتنظيمية، وفي مستوى جسمها الطالبي، ووضعنا هذا منهاجها.

من جهة ثانية صممت، ولا أزال، على الا تكون مجرد جامعة عادية تعطي شهادات تمثل الحد الادنى من الخبرة العلمية والاختصاصية، بل أن تبني شيئاً فشيئاً سمعتها العلمية الراسخة وجديتها ورصانتها، على مستوى أرقى جامعات العالم. ولذلك كنت أقول للهيئات الاستشارية التي أتعاون معها: "التمسوا وابحثوا عن أعلى المقاييس، وأصعب المقاييس الأكاديمية، وطبقوها في هذه الجامعة"، وهكذا كان.

كما أننا في هذا السبيل لم نحاول أن نكتفي أو أن نقتصر على الحقول العلمية المألوفة في الجامعات اللبنانية، في الهندسة، وفي الطب، وفي غيرهما، بل التمسنا الحقول العلمية والخبروية التي ليس لها مثيل في لبنان، فأنشأنا كليات وأقساماً في هذه الكليات تعنى بجوانب من الخبرة والمعرفة التي يفتقر اليها لبنان والعالم العربي وسوق العمل فيهما، لكي ترتقي هذه الكليات الى مدارج القرن القادم في الأقل، وأن تكون هذه الكليات وهذه الأقسام —كما قلت- قوة تغيير وتحديث وتكوين للمجتمع في مجال التنمية، وفي مجال الأبحاث العلمية، هذا فيما يتعلق بالجوانب العلمية. أما فيما يتعلق بالجانب الديني، وبالجانب الديني العام، وبالجانب الانساني، فقد كانت لنا نظرة نحاول أن نطبقها، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لها.

في الجانب الديني، انشأنا "كلية الاجتهاد والعلوم الاسلامية" لتكون معنية بالفقه المقارن وقضايا الوحدة الاسلامية، حيث اننا لاحظنا أن العالم المسلم الديني، وخاصة الشيعي، هو جاهل جهلاً تاماً بمذاهب الاسلام غير مذهبه الخاص، وهو لا يعقل شيئاً يذكر فيما يتعلق بالأصول العامة والخاصة للفقه المقارن. فقررنا أن يكون مجال الدراسة هو مجال الفقه المقارن بين المذاهب، لتخريج علماء —الى جانب تخصصهم العالي في مذاهبهم الخاصة- يكون لهم تخصص عالٍ أيضاً في مجال الفقه المقارن، تمهيداً لنشوء جيل من المجتهدين العاملين في الحقل الاسلامي العام، لا على الصعيد المذهبي وانما على صعيد الشريعة الاسلامية العامة، مقارنة بالقوانين الوضعية، ولجعل الشريعة جزءاً من الهيكلية القانونية الحقوقية في الفكر القانوني العالمي.

الى جانب ذلك، تهتم الكلية بقضايا الوحدة الاسلامية على قاعدة المشروع الذي ذكرناه في عدة من أبحاثنا، وهو إعادة توحيد "السنة النبوية" ما ورد منها من طريق أئمة أهل البيت (ع(أو ما ورد منها من طريق الصحابة. وهذه "السنة" التي تنقسم الآن الى قسمين، يأخذ الشيعة بجانب منها هو سنّة أهل البيت، يأخذ السُنّة بجانب منها وهو سُنّة الصحابة، وقلما يلتقيان. وقد وضعنا الأساس النظري الصحيح إن شاء الله لتوفير هذه السنّة. هذا فيما يتعلق بالجانب الاسلامي.

أما فيما يتعلق بالجانب الديني العام، فتُعنى هذه الجامعة بعلم الأديان المقارن وبالحوار الاسلامي-المسيحي: الحوار الإسلامي المسيحي على مستوى لبنان والعالم العربي في الأقل. وهناك طموح لأن تكون هناك مشاركة لهذه الجامعة في الحوار الاسلامي-المسيحي على مستوى العالم، لأننا نعتبر أن هذا الحوار الجاد والبنّاء ضرورة من ضرورات المرحلة الحضارية العالمية.

بالنسبة الى لبنان، هو ضرورة حيوية يومية، والعالم الديني المسلم يجب أن يكون ملماً بأصول هذا الحوار وبقواعده. هذا الى جانب علم الأديان المقارن الذي لا بد أن يلم به العالم المسلم.

ومن مقاصد هذه الكلية في "الجامعة الاسلامية" تحديث علم الكلام الاسلامي الذي مضى عليه قرابة أو أكثر من ألف عام وهو لا يزال يدور حول قضايا ومواضيع لم يعد لها أية علاقة بالحياة اليومية والعامة للانسان في عصرنا، ولم يعد لها أي علاقة بالمشكلات الحضارية والحياتية التي تواجه هذا الانسان، ولم يعد لها أية علاقة بالشبهات والأفكار التي أثارها تقدم العلم وتطور فلسفة العلم في عصرنا.

هذه الأهداف، باختصار، تقتضي أن تكون الجامعة محصنة من تأثير وأهواء وهيمنة السلطة السياسية، والا تكون مجالاً للتعيينات النفعية، والا يؤدي بها ذلك الى انحطاط مستواها العلمي الى مستوى هزيل.

وصيتي المؤكدة لمن يوفقه الله ليتولى زمام هذه المؤسسة أن يكون حريصاً على هذه الأهداف، وعلى تحصينها من هذا الخطر... والحمد لله رب العالمين.

الشيعة ومقولة الاقليات في الشرق

نسجل هذه الوصية في منتصف ليل الاثنين- الثلاثاء، السابع من شهر شوال من سنة ١٤٢١ للهجرة النبوية الشريفة، الثاني من الشهر الأول من سنة ٢٠٠١م، في منزلنا في "شاتيلا".

وهذه الوصية تتعلق بمقولة الأقليات التي لها تاريخ قديم، منذ بدأ الغرب يتعامل مع الشرق على قاعدة الاستيلاء والاستحواذ والتفتيت الداخلي للجماعات، على أسس عرقية ودينية ومذهبية. وقد تفاقم هذا التوجه في السنوات الأخيرة نتيجة لجملة من العوامل ابطأت من عملية التطور أو التغير الطبيعي. ولكن في الحقيقة، العوامل الأساسية هي عوامل سياسية مصطنعة، تحركها القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، تحت ستار العولمة وما أشبه ذلك. وهذه الدعوة تهدف الى إثارة الفوارق الثانوية او الاساسية داخل كل جماعة سياسية في دولة أو في مجتمع، وتدفع بها نحو المطالبة بتمايزات خاصة بها، تجعلها ثغرة هشة أو نقطة هشة في البناء الوطني العام لتلك الدولة وذلك المجتمع.

إن القوى العظمى، سواء في العالم الغربي أو في أماكن أخرى من آسيا، تركز على التنوعات الموجودة داخل المجموعات الوطنية والقومية الأخرى، وتركز على حقوق هذه الاقليات. وهذه القوى حينما تنشيء الهيئات، وتعقد المؤتمرات والندوات، فإن حافزها الحقيقي ليس إطلاقاً تحري العدالة في انصاف هذه الأقليات مما يصيبها من الأكثرية التي تعيش بينها، وإنما هدفها هو إعادة تقسيم المجتمعات الوطنية في العالم الثالث تمهيداً لبث الفتن بينها، والسيطرة عليها، واقتطاع أجزاء منها تتعامل معها ضد أوطانها وضد مصالحها العامة.

من الأخطار التي تحيق بوجود المسلمين الشيعة على مستوى الامة الاسلامية أو على مستوى كل دائرة أقليمية —ونتحدث خاصة على مستوى العالم العربي- هو إيقاع الشيعة في هذا الفخ، هو إشعارهم بأنهم يمثلون أقلية في المسلمين، وأنهم مضطهدون هنا وهناك، لأنهم أقلية، وان عليهم أن يجتمعوا وينظموا صفوفهم ويبلوروا مصالحهم على أساس أنهم أقلية، وأن يستعينوا بالأجانب في الدول الأجنبية، أو بالمؤسسات التي انشأتها القوى العظمى في نطاق الأمم المتحدة أو غيرها لأجل رعاية ما يسمى حقوق الأقليات. ونعلم أنه منذ سنتين أو ثلاث سنوات، بدأت الولايات المتحدة تسن قوانين خاصة بها، تعطيها السلطة والصلاحية للتدخل بصورة منفردة في هذه الحالات، ومنها "قانون حرية الأديان" وما الى ذلك.

ومن هنا، نحن وضعنا قاعدة نتمسك بها، وهي أن الشيعة ليسوا أقلية في العالم الاسلامي، وليسوا أقلية في الوطن العربي، وكذلك هو شأن المسيحيين أيضاً في العالم العربي. لذلك فإن أية دعوة لحماية الأقليات، وإنصاف الأقليات، هي مخاطرة كبرى لا يجوز السير فيها، وينبغي التوقف عندها.

وهنا قد تثار قضايا الاضطهاد والحرمان التي يتعرض لها الشيعة في كثير من أوطانهم في العالم العربي وغيره. ونقول: نعم، إن هذه المظالم موجودة، وإن هذا الحرمان موجود، ولكن التغلب عليه لا يكون بالاستجابة لدعوات حقوق الاقليات، وإنما يكون بالعمل السياسي الانساني الدائم لتوثيق عرى الاندماج، بجميع سبل الاندماج، في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في أوطانهم، وفي توثيق نظام المصالح العام، وفي زيجات مختلطة، وفي كل شيء يمكن أن ينشىء شبكة مصالح عامة للمجتمع، يكون الشيعة جزءاً من نسيجها لا ينفصم.

وها نحن أمام تجربة شيطانية نحاربها وتحاربنا، فنرى كيف تعمل إسرائيل لتندمج مع محيطها ولتكون جزءاً منه، ولئلا تكون شاذة عنه. فهي بعد جميع حروبها لجأت أخيراً الى الطريق الذي لا طريق غيره، وهو الاندماج في نظام المصالح العام لكل وطن عربي، ولمجموع الأوطان العربية، لتكون جزءاً لا يستغنى عنه في عملية سيرورة الحياة والتنمية.

وصيتي الى أبنائي الشيعة في لبنان وفي سائر العالم العربي، وصيتي لهم ألا يقعوا في هذا الفخ أبداً، وأن يرفضوا أية دعوة لاعتبار أنفسهم أقلية، تحت أي إغراء من الإغراءات أو سمة من السمات، لانهم لن ينتفعوا إطلاقاً بهذه الدعوة، بل سيكونون سبباً لإضعاف البنية الوطنية لكل مجتمع يجتمعون إليه، وفي إضعاف وحدة الأمة الاسلامية على المستوى العربي العام، وعلى المستوى الاسلامي العام.

وبدل أن يحصلوا على اعتراف منصف لوضعهم المذهبي، أو على إنصاف سياسي في وضعهم السياسي، فانهم في الاقل لن يربحوا شيئاً، وربما سيزداد وضعهم تأزماً لأنهم بعملهم هذا سيخلقون مخاوف وهواجس عند المسلمين الآخرين وسينظر إليهم وكأنهم فئة موالية للأجنبي.

هذه النقطة أرجو أن تكون موضع عناية واعتبار من كل ذوي الرأي الشيعة في العالم العربي والاسلامي. وأنا أعلم وأعرف أن هناك شخصيات —قسم منها نحسن الظن به ونحترمه- قد اندفعت في هذا التيار إما بداعي الغيرة على مصلحة الشيعة، أو بدواع أخرى لا يخلو منها الدافع الشخصي، دافع إيجاد منصة ووسيلة للدخول في العمل العام عن طريق هذا المشروع. هذا الأمر آمل أن يعاد النظر به بصورة جذرية، ولو بالدعوة إلى مؤتمر مصغر لأجل أن تبحث فيه طريقة الخروج من هذا الفخ الذي بدأ البعض يقع فيه.

ومن هنا فأنا لا أميل إطلاقاً، بل أرفض إنشاء جمعيات تحت شعار حقوق الانسان الشيعي، أو حقوق الشيعة، أو ما شابه ذلك، وتسجيلها في مؤسسات منتمية ومتفرعة من الأمم المتحدة، وإعطائها دوراً في ما يسمى الهيئات غير الحكومية، وجعلها أداةً في إثارة المطالب هنا أو هناك عند كل حادث من الحوادث. هذه وصية أساسية أرجو أن تؤخذ بنظر الاعتبار.

وأما المظالم التي يتعرض لها الشيعة بين حين وآخر، سواء كانت على المستوى المذهبي أو على المستوى السياسي، مستوى الحرمان السياسي، فقد بينت في بعض الوصايا السابقة، وأكرر البيان الآن، أن العمل لها يكون بالمزيد من كسب ثقة الآخرين، ومن تأكيد إسلامية الانتماء، ومن تأكيد عدم وجود أي مشروع منفصل عن المشروع الوطني العام لكل مجتمع، وعدم وجود نظام مصالح منفصل عن نظام المصالح العام لكل مجتمع.

هناك مشكلة لا تزال حية في بعض الاوساط المتعصبة في التيارات الوهابية، وهي تعمق الموقف السلبي المذهبي. هذا الأمر يجب أن يواجه من جهة بالصبر، ومن جهة بالاستعانة بالتيارات الاسلامية السنية المستنيرة، والتي قطعت شوطاً كبيراً في رؤيتها الاسلامية الصافية.

وأعتقد أن هذا الأمر —بعد زمان قد يطول، ولا أقول قصير، ولكني لا أراه طويلاً جداً- هذا الى زوال. وحينما نلاحظ ونقارن بين ما كانت عليه الحال قبل عقدين من السنين مثلاً وما عليه الحال الآن في جميع أنحاء العالم الاسلامي بالنسبة الى نظرتهم الى الشيعة والى وضعهم المذهبي، فسنجد فرقاً واضحاً بين الحالين، وهو يشكل دليلاً واضحاً على أن الأمور تسير باتجاه سليم وباتجاه الاعتراف بالوضع المذهبي للمسلمين الشيعة من جهة، وبحقهم في الانصاف والعدالة في المجال السياسي وفي المجال التنموي من جهة أخرى.

ومن هنا فاننا نشجع بقوة على دعم أي بادرة يقوم بها أي نظام حكم في العالم العربي نحو الديمقراطية، ونحو إقامة أي شكل من أشكال الشورى، والا يطالب بالديموقراطية في صيغها العليا بل أن يسير الأمر رويداً رويداً، وأن يحقق هذا النمو السياسي وهذا التكامل السياسي رويداً رويداً.

ومن هنا اتخذنا قرارنا بدعم التوجه الذي أقدم عليه سمو أمير البحرين بتحديث النظام السياسي، وتحويله الى ملكية دستورية تقوم على أساس مجلس منتخب، ومجلس أعيان معين، وقوانين تحدد الصلاحيات وتحدد الحدود. وهذا الأمر نأمل أن ينال عناية الجميع، في مقابل بعض الاعتراضات، إما سيئة النية أو قصيرة النظر، التي لا تقبل بهذا المقدار من التطور، وتريد وضعاً انقلابياً كاملاً. وهذه التيارات الحزبية خبرناها على مدى العشرين سنة الماضية، فلم نجد منها تأثيراً يذكر في تحسين أوضاع الشيعة، بل زادت الأمر سوءاً في كثير من الحالات... والحمد لله رب العالمين

التأكيد على إسلامية الانتماء... وعدم وجود أي مشروع منفصل عن المشروع الوطني العام لكل مجتمع، وعدم وجود نظام مصالح منفصل عن نظام المصالح العام لكل مجتمع

وتتمة لما قلنا، نكرر مقولتنا الشهيرة على المستوى العربي وعلى المستوى الاسلامي، وهي أنه —في منطقتنا العربية الاسلامية- لا توجد أقليات مسلمة ولا توجد أقليات مسيحية. توجد أكثريتان كبيرتان: إحداهما أكثرية كبيرة هي الأكثرية العربية التي تضم مسلمين وغير مسلمين، والأخرى هي الأكثرية الأكبر، وهي الأكثرية المسلمة التي تضم عرباً وغير عرب. والشيعة مندمجون في هاتين الأكثريتين، وهم تارة من الأكثرية العربية، وهم تارة جزء من الأكثرية الإسلامية، وكل شيء دون هذا فهو مشروع فتنة، وفخ لاستخدام الشيعة في مصالح غربية أجنبية مخالفة لمصالحهم هم كشيعة، ومخالفة لمصالحهم عرباً ومسلمين.... والحمد لله رب العالمين.

نختم هذا الوجه الأول من الشريط الثاني (من الأشرطة) التي نسجل عليها هذه الوصايا.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الوجه الثاني من الشريط الثاني من الأشرطة التي بدأنا نسجل عليها هذه الوصايا، وسنتحدث أولاً عن "الحزبية في العمل الديني" وعن الضرورة الأساسية التي دعتنا الى تأسيس وتشكيل "مؤسسة التبليغ الديني" في نطاق المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى....(١).

---

(١) هذا آخر ما تمكن الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين من تسجيله في وصاياه الأخيرة. ويبدو جلياً أنه كان يريد متابعة توصياته بصدد أمور أخرى، فأشار إلى بعضها، ولكن الأجل حال دون ذلك، فانتقل الإمام الى رحمة ربه مساء الأربعاء، العاشر من كانون الثاني لسنة ٢٠٠١م. رحمه الله ونفعنا بوصاياه وعلمه... والحمد لله رب العالمين.